١٩٢٢) . ففي عام ١٩٠٤ استولت الولايات المتحدة على أراضي غواتيمالا ، ثم سيطرت شركة نورثرن ريلواي (Northern Railway) ، في عام ١٩٠٥ ، على السكك الحديد في كوستاريكا . واحتلت الولايات المتحدة كوبا عسكريا من عام ١٩٠٦ الى عام ١٩٠٩ [٢] . وقد برر اليهو روت (Elihu Root) . الذي كان يعمل في وزارة الخارجية في ذلك الوقت ، التدخل العسكري الاميركي على اساس انه يتم « في كل مرة يتعرض فيها الرأسمال الاميركي الموظف في هذه البلدان للخطر»[٣] . واستكمل ويلسون عملية التدخلات العسكرية في اميركا اللاتينية التي شملت المكسيك ونيكاراغوا والدومينيك وهايتي وكوبا وكوستاريكا وهندوراس وغواتيمالا وبنما . وكان ويلسون وبعض الواقعيين (Realists) يبررون الاسلوب العسكري بأنه « يسرع من سير عجلة المدنية الغربية » [٤] .

ب ـ **المرحلة الثانية** : امتدت من أوائل العشرينات حتى بدء الحرب العالمية الثانية ، ويعرفها بعض المؤرخين بفترة العهد الجديد (The new Era) . وقد توصلت الولايات المتحدة خلالها الى بناء شبكة ضخمة من العلاقات الاقتصادية مع القوى الاوروبية ، وذلك من خلال المعونات الإقتصادية والعلاقات التجارية . وأصبح انتعاش الولايات المتحدة في هذه الفترة معتمدا على الترتيبات الإقتصادية وعلى إزدهار قطاع البنوك بشكل خاص ، وقيامه بالاعمال خارج مراقبة الكونغرس والادارة الاميركية في بعض الاحيان [٥] .

وقد ازدادت الاستثمارات الاميركية في الخارج من ٣٤٨١ مليون دولار عام ١٩١٤ ، إلى ٩٠٩٠ مليون دولار عام ١٩٢٤ . وبسبب الحرب العالمية الاولى تضاعفت الصادرات الاميركية ثلاث مرات بين عام ١٩١٤ وعام ١٩٢٠ ؛ أي من ٢٣٢٩ مليون دولار الى ٨٠٨٠ مليون دولار [٦] .

ولكن هذا النظام الإقتصادي بدأ ينهار في عام ١٩٢٩ ، أثر الازمة التي سيطرت على الاقتصاد الرأسمالي آنذاك . وكانت الازمة الإقتصادية قد اصبحت واضحة المعالم في عام ١٩٣٢ ، حيث انخفضت قيمة الاوراق المالية بمعدل ٨٣ ٪ ، وانخفض الانتاج بمعدل ٤٠ ٪ ، والاجور بمعدل ٤٠ ٪ ، وأرباح الاسهم بمعدل ٥٧ ٪ ، ووصل عدد العاطلين عن العمل الى ثلاثة عشر مليوناً [٧] . ثم انتعش الإقتصاد الاميركي نسبيا من خلال « إجراءات العهد الجديد (New Deal Measures) التي تبناها الرئيس فرانكلين روزفلت في عام ١٩٣٣ . وتمثلت هذه الإجراءات في اخضاع المصارف لمراقبة فيدرالية ، والغاء تحويل العملة الورقية الى ذهب أو فضة ، وتوجيه المساعدات إلى القطاع الزراعي ، وتطوير برامج كبرى في الاشغال العامة التي اتاحت فرص العمل للعاطلين . وادت هذه التدابير الى خفض عدد العاطلين عن العمل من نحو ثلاثة عشر مليوناً إلى تسعة ملايين [٨] . ولكن ، في الوقت الذي اندلعت فيه الحرب العالمية الثانية في أوروبا ، كانت الولايات المتحدة ما زالت تعاني أزمتها الاقتصادية . وكانت نسبة البطالة في عام ١٩٤٠ قد شملت ١٥ ٪ من مجمل السكان العاملين . أما التجارة الخارجية ، التي سبق ان انحدرت إلى مستوى ضعيف ، فكانت قد ارتفعت ببط ء لتصل في عام ١٩٣٩ إلى ما كانت عليه في سنة ١٩٣٠ حين بدأت الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة [٩] .

ولم تغن تدابير العهد الجديد الولايات المتحدة عن المشاركة في الحرب العالمية الثانية . وهناك عدة مؤشرات توضح إن هذه الحرب وحدها استطاعت ان تحل الازمة الإقتصادية التي